

سوق ملك الاول ومن او ظهرت قبل رجوعه والوجه
عند الاول ان ضمنه دفعه ورجع به على ويرجع للاول
الغضب على الغاصب يقيمه واحد وان ضمن الثاني دفع
ورجع به على الاول خاصة والمردع يرجع والغاصب لاه
والمرتزق والمتناجر نظير المردع والمتنعير نظير المستوهب
فصل غضب عمدا تساوى الفاضل والغافل
ثم مثل خطأ ان شأ ضمن الغاصب الفاحالة ويدفعها
ورجع بها عليه ويرجع الغاصب على عاقلة القاتل تيممه حمله
يوم القتل وطب له مثل عزمه وتتصدق بالفصل وان شأ
ضمن العاقلة تيممه يوم القتل موجه ويدفعها ويرجع على
الغاصب يقيمه يوم الغضب وكما دفع المتارجم شلت
ولا يرجع قبله ولو كان القاتل هو الغاصب فعل ما ستر
غير انه لا يرجع على عاقلة اذا ضمن غضب عمدا واورده

٧٢
فانق فلخيار الملك تضمين المردع ملكه الغاصب حتى يضمن
بضمائنه وينفك اعناقهم ويرجع قبل الاداء ولو كفل
بخلاف الكفيل ولو عاد العبد اليه فله حسنة قبل الاستيفاء
وهلك قبل المنع امانه وكذا اطرافه وعلقه بالقيمة وطرفه
لا يتحتم الغاصب والكفل نظير لكن ضمانه بالمرء عندهما
وعند ابي يوسف رحمه الله بالاقبل والمرتمن والمتناجر
نظير والله اعلم **فصل** ادعي جاريد وانكروا
ضمنها انسان بامر او غير امر صح ولو قام البيينة
ولو هلكت او انقضت ضمن ايها شأ ويرجع الكفيل بعد الاداء
لا قبله وظالم اذا طوبى وبلازم اذا عوزم ولا يجبرها
للاستيفاء اذا ظهرت ولو كفل بغير امر لا يرجع والمجاريه
لمن عليه قرار ضمانها بخلاف المنبرع بالمضاهيه الاصيل
وابراؤن كاد آيه وهبه الكفيل كاد آيه وابراؤن اسقاط